المقدمة

يبرز في كثير من آيات القرآن الكريم نوع خاص من التكرار؛ هو من أهم ما يهم حافظ القرآن، ومن أكثر ما يشغله، ومن أدعى الدواعي إلى تدبره، ومن أقوى الأدلة على إعجازه البياني، لأنه تكرير لفظي مصحوب باختلاف جزئي؛ تتشابه به صور النظم تشابهاً شديداً، فلا يكاد يدخل اللبس على الحافظ إلا من جهته، وكثيراً ما يحوجه إلى السؤال، ويدفعه إلى المقارنة بين الآيات طلباً لعلامات ترفع اللبس وتزيل الإشكال. وهو من أشد الدواعي إلى التدبر من حيث كان يحمل شبهة اختلاف وتعارض بين الآيات، كثيراً ما تستوقف القارئ الواعي، وتحمله على المقارنة وترديد النظر، وتحثه على استجلاء دواعي التغاير في صور النظم المتشابهة، فإذا انجلى له شيء من ذلك وضع يده على جانب من إعجاز القرآن اللغوي والبياني، وثبت عنده أن ذلك التشابه في الألفاظ من أدل ما يدل على ذلك الإعجاز.

وقد تأكد لي ما سبق بتجربة جربتها، كانت من وراء ظهور هذا البحث، فمنذ حاولت حفظ بعض السور الطوال بدأت أعاني من الالتباس والتداخل بين الآيات المتشابهة، فلجأت إلى المقارنة للبحث عن علامات تجنبني ذلك اللبس. ومضت سنوات طوال، إلى أن وقعت على كتاب ابن جماعة "كشف المعاني عن المتشابه من المثاني" فاستحسنته جداً، ورغبت في دراسة هذا الفن من علوم القرآن الكريم وتفسيره، ولم تلبث الرغبة أن توفر لها من الدواعي ما شحذها وحولها عزيمة مؤيدة بالتوكل على الله، ولا سيما بعد ما تبين لي أن هذا الفن لم يحظ بدراسة مستقلة عند المعاصرين، فلم أقف مع كثرة البحث إلا على أمثلة قليلة متناثرة في بعض الدراسات المتعلقة بهذا الفن، كدراسة أحمد أبي زيد «التناسب البياني في القرآن؛ دراسة في النظم المعنوي والصوتي»، ودراسة د. عودة الله منيع القيسي «سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل

لغوي واحد في القرآن» [1]، ودراسة د. محمد الأمين الخضري «من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم» [2] وغيرها. وبعد الفراغ من هذا البحث أطلعني بعض الإخوة المسافرين على كتب للدكتور فاضل السامرائي، كان اقتناها في سفره، وهي كتاب «التعبير القرآني» [3]، وكتاب «لمسات بيانية في نصوص من التنزيل» [4]، وكتاب «بلاغة الكلمة في التعبير القرآني» [5]، فوجدتها أشبه بكتب متخصصة في توجيه المتشابه، لأن جل ما فيها منه بخلاف ما ذكرناه من دراسات، كما أنها تخالفها من وجه آخر، هو أن صاحبها أقل من النقل عن القدماء، وأكثر من الاجتهاد في التوجيه، فأتى بالبديع والوجيه - ويشاركه في هذا د. الخضري - مع تكثير الأوجه والتوسع في بيانها، بيد أن كتبه كالدراسات السابقة الذكر لا تكاد تُعنى بإبراز الفروق بين المتشابهات وتوجيهها إلا من جهة المعنى، فالتوجيه اللفظي في جميع تلك الكتب والدراسات نادر، والصوتي مفقود؛ إذا استثنينا الأوجه المتعلقة بالفواصل والمنقولة عن القدماء. والحاصل أن عنايتها المتفاوتة بالمتشابه اللفظي اقتصرت على شطره التطبيقي، واختصت منه بالتوجيه المعنوي.

ومن هنا اتسع مجال البحث في هذا الفن لدراسة مستقلة؛ تجمع بين قضاياه النظرية وجوانبه التطبيقية، وتنشد حلاً لما فيه من إشكالات، وكشفاً عما يحمله من ثروة إعجازية، فتكفل هذا البحث بإخراجها، واستأثر بمعالجة قضاياها وبعض جوانبها، واختار لها عنوان «المتشابه اللفظي في القرآن الكريم؛ دراسة في العدول البياني» أي في الجزء المختلف من المتشابهين؛ وهي تسمية للمصنفين في توجيه المتشابه؛ أطلقوها على ذلك الجزء في بعض

---

(١) نستحسن الإشارة إلى طبعته هنا لأنه ليس من مراجع هذا البحث، فلن يُذكر في فهرس المصادر والمراجع، وقد صدرت طبعته الأولى عن مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م، ونشرته دار البشير بعمّان.

(٢) طبع بمطبعة الأمانة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م. وتوزعه مكتبة وهبة بالقاهرة.

(٣) صدر عن دار عمار بعمّان، والطبعة التي اطلعنا عليها هي الثالثة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

(٤) صدر عن دار عمار بعمّان، ولم يذكر رقم ولا تاريخ للطبعة التي اطلعنا عليها.

(٥) صدر عن دار عمار بعمّان، والطبعة التي اطلعنا عليها هي الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

ما مثلوا به، وعنوا بها العدول عن التشابه. وقد آثر البحث الإشارة إلى هذا العدول في العنوان مقيداً الدراسة به، لأنه هو المقصود من بحث المتشابه اللفظي، وعليه دار جل البحث في التشابه من حيث كان نكتة تكرار الآيات المتشابهة.

وقد جمع البحث الدراسة النظرية إلى التطبيقية في ثلاثة فصول، خصصنا أولها للدراسة النظرية، وأدرناها على قضايا المتشابه اللفظي: دلالته وأنواعه وأغراضه ومصنفاته، لنستوفي التعريف بهذا العلم من علوم القرآن الكريم وتفسيره، ونؤسس للدراسة التطبيقية.

وقد افتتحنا الكلام على القضايا ببحث دلالته الموسوم بـ «المتشابه اللفظي في اللغة والاصطلاح والتطبيق» فعرضنا دلالة المتشابه عند أهل اللغة، ثم دلالة لفظِيِّه عند أهل المصطلح، ثم عند المصنفين في العلم نفسه؛ باستنطاق مقدماتهم وتتبع تطبيقاتهم. وذلك لنخلص إلى رسم الحد الدقيق للمتشابه اللفظي كما أراده مصنفوه، لأنه أولى بالاعتماد، ولا سيما أننا وجدنا قصوراً في التعريف الذي ذكره أهل المصطلح عن تصوير حقيقة ما أراده المصنفون في هذا العلم، فاستدركنا على الدلالة الاصطلاحية بما وجدناه عند المصنفين، وحاولنا حل بعض الإشكالات كتقييد أهل المصطلح المتشابه اللفظي بما وقع في القصة الواحدة، وكإشكالات التسمية الاصطلاحية التي وقعت من اشتراك تلك التسمية بين عدة فنون من الدراسات القرآنية، ومن تعدد صورها، وقدمنا البحث في هذه الإشكالات المتعلقة بالتسمية على دراسة الدلالة عند أهل المصطلح.

ثم شرعنا في دراسة القضية الثانية «أنواع المتشابه اللفظي» فحددناها باعتبار شدة التشابه، واعتبار نمطه اللفظي؛ أي الجزء المكرر منه، واعتبار عدوله؛ أي الجزء المختلف منه، واعتبار الموضوع الذي ينتمي إليه التشابه من حيث كونه قصة أو غيرها. ثم تناولنا كلاً على حدة، وفصلنا في أنواعه الفرعية كالطول والقصر والقوة والضعف وغير ذلك، وأيدناها بالأمثلة. ونبهنا على أن القدماء تعرضوا لبعض تلك الأنواع وأغفلوا بعضاً، وأن المعاصرين تابعوهم على ذلك، فحاولنا الاستدراك ابتغاء توضيح المتشابه من جهاته المختلفة، وتمييز معالم أساسية في منهج دراسته.

ثم درسنا القضية الثالثة «أغراض المتشابه اللفظي» فتناولناها من جانبيه المكونين له: التكرير والعدول، لأن لكل منهما أغراضاً ينفرد بها، وإن كانا يشتركان في أغراض أخرى. وقد بدأنا بأغراض التكرير، وثنينا بأغراض العدول، وقدمنا في كل منهما الأغراض العامة على الخاصة، وأيدنا الدراسة بالأمثلة. على أننا اقتصرنا في أغراض التكرير على التمثيل بما يجري مجرى النمط اللفظي، لأن ما يعنينا من المكررات الجزء المتطابق من المتشابهات اللفظية. وقد ركزنا على المكررات المتباعدة ولا سيما الموزعة على السور، كما ركزنا على تطابق المحكيات في القصص المختلفة، لندرة تناول هذين النوعين قديماً وحديثاً، ولإشكال النوع الثاني من حيث هو استنطاق الأشخاص المختلفين بلفظ واحد، وحاولنا إزالة هذا الإشكال بما بيناه من أغراض. وثمة إشكالات أخرى ومسائل في غاية الأهمية؛ تترتب على العدول، حاولنا حلها بما بحثناه من أغراضه، كاختلاف المحكيات عن الشخص الواحد فيما تكرر من القصة الواحدة، والاختلاف فيما تكرر من حكاية الحادثة الواحدة، واختلاف النظم وتعلقه بإعجاز القرآن. وبهذا الفصل بين أغراض التكرير وأغراض العدول حاولنا الكشف عن أغراض المتشابه اللفظي المعنوية والفنية؛ بتتبع ما ذكره الدارسون القدامى والمعاصرون، وبالاستدراك عليه استدراكاً أدانا إليه المنهجُ الذي نهجناه في تتبع أغراض المتشابه من جانبيه، والمادةُ التي تركزت على الأنماط، ولا سيما المتباعدة.

وختمنا القضايا بدراسة «مصنفات المتشابه اللفظي» لنكشف عن تاريخ التصنيف في هذا الفن ومنهج البحث فيه. فجعلنا الكلام عليها في قسمين، خصصنا أولهما لـ "مصنفات الجمع" أي التي جُردت لجمع الآيات المتشابهة، فحددنا فيه بعض الضوابط التي يمكن الركون إليها في تمييز مصنفات المتشابه اللفظي من المعنوي، لكثرة ما يقع بينهما من التباس. ثم عرضنا بواعث التصنيف في جمع المتشابه اللفظي، وأتبعنا ذلك بعرض طرائق المصنفات من حيث الجمع والترتيب، ومثلنا لكل طريقة بكتاب استعنا بوصفه على توضيحها. وبعد الفراغ من هذا القسم شرعنا في القسم الثاني الذي خصصناه لـ «مصنفات التوجيه» أي التي عُنيت بتوجيه المتشابهات بالبحث في فروق النظم، فعرضنا أنواعها من حيث تخصصها به أو عدمه، وقفينا ذلك بعرض بواعث ظهور المصنفات المستقلة، وعطفنا

عليه عرضاً لطرائقها بوصف كل مصنف على حدة. وأوسعنا بعد ذلك للتفصيل في "منهج التوجيه"، وكان بدا لنا أنه واحد عند كل من عني بالتوجيه، فنهجنا في عرضه منهجاً عاماً لا يراعي النظر إلى خصوصية المصنفات، وبهذا العرض رسمنا معالم المنهج على نحو مفصل، وقفينا كل معلم بالمآخذ عليه لتعلق ذلك بمنهج دراستنا التطبيقية.

وخصصنا الفصلين الثاني والثالث للدراسة التطبيقية، لنثبت بها أن العدول عن التشابه مقصود به مراعاة التناسب في النظم على نحو معجز بالجمع بين حسن البيان وجمال اللفظ، وأنه بالعدول تكون كل من الكلمتين المعدول عنها وإليها واقعة موقعها المناسب لها الذي لا يصلح فيه سواها، ولا تصلح هي في سواه، فجاءت هذه الدراسة تطبيقاً دقيقاً لنظرية النظم، وقد تقاسمها الفصلان بأن انفرد الثاني بدراسة «العدول عن التشابه للتناسب المعنوي»، واستأثر الثالث بدراسة «العدول عن التشابه للتناسب اللفظي والصوتي».

أما الفصل الثاني فرتبنا أمثلته على أنواع العدول الأساسية: عدول المُبْدلات؛ أي العدول عن التشابه بإبدال كلمة بأخرى أو حرف بآخر ونحو ذلك، وعدول الزوائد والنواقص، وعدول المقدم والمؤخر.

وقسمنا كل نوع من هذه الأنواع الأساسية إلى أنواع فرعية، فقسمنا عدول المُبْدلات إلى مبدلات لفظية تقع بين لفظين، وحرفية تقع بين حرفين، وتعقيبية، وصيغية، تناولنا في اللفظية أمثلة من المبدلات التي يُظن ترادفها وسميناها المتقاربة، وقفيناها بأمثلة من المبدلات اللفظية المتباينة، فالمبدلات من أسماء الله تعالى. أما الحرفية فتناولنا فيها أمثلة من المبدلات الجارة فالعاطفة فالنافية. وبعد التعقيبية شرعنا في الصيغية، فقسمناها إلى مبدلات الصيغة الفعلية، والصيغة الفعلية - الاسمية، والاسمية، وتناولنا في الفعلية أمثلة لمبدلاتها من حيث الزمن والأبنية. وتلا ذلك أمثلة للعدول عن الصيغة الفعلية إلى الاسمية. ثم للعدول بمبدلات الصيغة الاسمية التي تناولنا أمثلتها من حيث مبدلات الاشتقاق ومبدلات الجموع والإفراد، ثم ألحقنا بها مبدلات التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإظهار والإضمار.

وأما عدول الزوائد والنواقص فقسمناه إلى زوائد ونواقص لفظية وحرفية وجملية، وتناولنا في اللفظية أمثلة من الأسماء فالأفعال فالجار والمجرور، وفي الحرفية أمثلة من حروف الوصل فالتأكيد فالجر.

وأما عدول المقدم والمؤخر فقسمناه إلى مقدم ومؤخر أحد ركني الجملة أو قيودها، وإلى مقدم ومؤخر المتعاطفين من المفردات والجمل، وإلى مقدم ومؤخر الأخبار المتتابعة، واللفظين المتباعدين.

وقد مثلنا لكل نوع من تلك الأنواع الفرعية بما يحقق هدف البحث، فبينا بالاستعانة بتوجيهات القدماء وبشيء من الاجتهاد أنه قد يُعدل مثلاً عن التعبير بلفظ في أحد المتشابهين إلى التعبير بآخر في الثاني، أو يزاد حرف في أحدهما ويُعدل إلى نقصه في الثاني، أو تقدم جملة في أولهما ويعدل إلى تأخيرها في ثانيهما، لتحقيق التناسب في المعنى بين المعدول إليه وبين السياق الذي جاء فيه أو المقام أو السورة، وقد وضحنا ذلك بالمقارنة بين الكلمتين المعدول عنها وإليها، وبمناسبة كل منهما لسياقها أو سورتها.

وأما الفصل الثالث فرتبنا أمثلته على صور التناسب اللفظي والصوتي التي أبدتها لنا المادة، لأننا رأينا الترتيب عليها أجدى في هذا الفصل من الترتيب على أنواع العدول، ومع ذلك لم نهمل هذه الأنواع، وإنما راعيناها في إطار تلك الصور.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث فقرات رئيسية، انفردت الأولى بـ «العدول عن التشابه للتناسب اللفظي» وتقاسمت أمثلَتَها أربع صور، الأولى «العدول عن التشابه لتناسب المشاكلة اللفظية» تناولنا فيها بعض الأمثلة التي عُدل فيها عن التشابه مراعاة للتناسب بين لفظين مما تقارب شكله أو تماثل بلا نظر إلى معناه. والثانية «العدول عن التشابه لتناسب الموافقة اللفظية» وخصصناها بالتناسب بين اللفظين المتباعدين للتمييز بينها وبين المشاكلة، وقد مثلنا لها بأمثلة عُدل فيها عن التشابه مراعاة لذلك التناسب بين المتباعدين. والثالثة «العدول عن التشابه للتناسب اللفظي بين المطلع والختام» وقد استثنيناها من الصورتين السابقتين لاختصاصها بالتناسب بين صدر الكلام وعجزه، ومثلنا لها بأمثلة عُدل فيها عن التشابه للتناسب اللفظي بين مطلع الآية وختامها، ثم بين مطلع القضية وختامها، وكذلك في القصة وفي القصص المتتالية. والرابعة «العدول عن التشابه لتجنب ثقل التكرر اللفظي».

أما الفقرة الثانية من هذا الفصل فاستأثرت بـ «العدول عن التشابه للتناسب الصوتي» وقد تقاسمت أمثلتها أربع صور، الأولى «العدول عن التشابه لتناسب المشاكلة الصوتية» وبحثناها من وجهين: العدول «لمشاكلة الصوت للصوت» والعدول «لمشاكلة الصوت للمعنى» فبينا بما ضربنا من أمثلة في كل وجه أنه قد يعدل عن التشابه مراعاة لمناسبة الأصوات لبعضها، وقد يُعدل مراعاة لمناسبة الأصوات للمعاني من حيث الرقة والقوة والطول والقصر ونحو ذلك. والثانية «العدول عن التشابه لتجنب ثقل المجاورة الصوتية». والثالثة «العدول عن التشابه لتناسب الموازنة الصوتية» أي تماثل الألفاظ في الوزن، وقد فرقنا بين نوعين من الموازنة «تركيبية» تقع بموازنة تركيب لنظير له، و «إفرادية» تقع بموازنة كلمة لأخرى، ومثلنا لكل نوع على حدة بما يدل على أن العدول عن التشابه مراعىً به تلك الصورة من التناسب. والرابعة "العدول عن التشابه للتناسب في المقدار" أي في الطول والقصر بين فقرات الكلام المقترنة ببعضها، وقد مثلنا بأمثلة مختلفة، منها ما يدل على مراعاة العدول للتناسب في طول ما اقترن به من كلمة أو جملة، ومنها ما يدل على مراعاته للتناسب في طول الآية وطول الآيات.

وأما الفقرة الثالثة من هذا الفصل فتخصصت بـ «العدول عن التشابه لتناسب الفواصل» وقد تقاسمت أمثلتها صورتان، الأولى «العدول عن التشابه لتناسب الفواصل في الروي» والثانية «العدول عن التشابه لتناسب الفواصل فيما قبل الروي» وقد مثلنا لهذه وتلك بأمثلة كثيرة تدل على أنه قد يراعى بالعدول تناسب الفواصل في حرفها الأخير أو فيما قبله كالردف والتأسيس وغيرهما.

وقد اقتتحنا الكلام على كل صورة بمقدمة نظرية تبين المراد بها وتنوه بأهميتها.

وختمنا البحث بخاتمة أودعناها موجزاً لأفكاره ومجملاً لنتائجه. ومن أهم هذه النتائج أن للمتشابه اللفظي عند المصنفين فيه معنيين عاماً يتناول كل تكرير، وخاصاً يقع على الملتبس، وأنه غير مقيد بما وقع في القصة الواحدة كما ذكر أهل المصطلح، وأنه ليس كل ما تشابه لفظه داخلاً في المتشابه اللفظي، وإنما هو مقيد بالملتبس، وهو قيد أهملته كتب المصطلح. ومن النتائج أيضاً أن تكرير المحكيات في القصص المختلفة باستنطاق

الأشخاص المختلفين بلفظ واحد تكرير مقصود، ومن مقاصده المبالغة في التوكيد، لأنه يجعل المكرر مسوقاً على سبيل الاستدلال. ومنها أيضاً أن اختلاف المحكيات عن الشخص الواحد فيما تكرر من القصة الواحدة، والاختلاف فيما تكرر من حكاية الحادثة الواحدة، مقصود بهما أغراض معنوية وفنية؛ منها زيادة الفائدة والتصوير الذي يشبه تصوير الآلات، وأن هذه الأغراض تتحقق بالعقد بين المتشابهات. ومنها أيضاً أن العدول عن التشابه مقصود به التنبيه على التناسب في النظم، وتحقيق هذا التناسب على نحو معجز بالجمع بين حسن البيان وجمال اللفظ وروعة الإيقاع من غير أن يحيف واحد على آخر، وأن كل كلمة من الكلمتين المعدول عنها وإليها واقعة موقعها الأخص بها الأنسب لها من سياقها أو سورتها.

وقد نهج البحث منهجاً وصفياً في عرض القضايا وتتبع الآراء، وسلك في التحليل سبيل المقارنة بين المتشابهين وراعى معالم منهجية يسرت له بلوغ الهدف، نستحسن ذكر أهمها، الأول مراعاة ترتيب المصحف في تعيين العدول ونوعه، فإذا كان في ثاني المتشابهين بحسب ذلك الترتيب نقص مما في الأول كان العدول من النواقص، وعلى هذا يقاس عدول المبدلات والمقدم والمؤخر. والثاني اختيار مصطلح «التناسب» وتعميمه في الدراسة التطبيقية، لأنه مصطلح بلاغي كثر تردده في مصنفات توجيه المتشابه، بل إن المصنفين وضعوا مصنفاتهم أصلاً لتوجيه التشابه بذلك التناسب، فبحثوا فروق النظم بين المتشابهين من هذا الوجه. والثالث أنا تقيدنا في اختيار الأمثلة بما ذكرته مصنفات المتشابه، لأنه لا يدخل في المتشابه اللفظي إلا ما تشابه لفظه من الآيات بقيد الالتباس كما ذكرنا سابقاً، ولذلك نهجنا منهج إحالة كل مثال على المصنفات المختصة بالجمع والتوجيه أو بأحدهما. والرابع أنه إذا فات بعض المصنفات المحال عليها آية من الآيات التي يجمعها تشابه واحد استدركنا عليها ونبهنا على ذلك. والخامس أنا اضطررنا في أكثر ما استعنا به من توجيهات القدماء إلى إثبات التوجيه بمعناه مع الحرص على كشف غامضه وإضافة الآيات التي توضحه ثم إحالة جملة ذلك على كتبهم، بسبب غموض بعض التوجيهات ولا سيما في كتب التفسير، واختصار بعضها اختصاراً شديداً ينحو بها منحى الإشارات. والسادس أنا

زدنا أرقام الآيات وأسماء سورها في النصوص المقتبسة ليسهل تتبع سياق الآية الموجَّهة، وليكون واضح الفكرة حاضراً في الذهن حضوره في ذهن أصحاب التوجيه، ولكيلا تلتبس آياته بآيات من سور أخرى قد ترد في النص المقتبَس على سبيل التمثيل. والسابع أن ثمة أمثلة مثّلنا بها في مواضع مختلفة من الفصلين الثاني والثالث لتعدد أوجه التناسب المعنوي واللفظي والصوتي التي راعاها العدول في تلك الأمثلة، فكنا ننبه على سبق المثال وتحديد موضعه؛ بالإشارة إلى ذلك في الحاشية إذا سبق التمثيل به في التناسب المعنوي، وفي المتن إذا سبق التمثيل به في صورة من صور التناسب اللفظي والصوتي. والثامن أن ثمة تفسيرين من تفاسير المحدثين استعنا بهما في التوجيه، لكن لم يتيسر لنا الحصول على طبعة كاملة لهما، فاكتفينا بما وجدناه من أجزائهما؛ وهما تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، والمكتفى منه الأجزاء التسعة الأولى، وتفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، والمكتفى منه الأجزاء الأربعة عشر الأولى مع السادس عشر والسابع عشر.

وقد اشتركت في صنع هذا البحث مصادر ومراجع متنوعة، يتقدمها القرآن الكريم فمصنفات المتشابه اللفظي التي وجهته وجمعته فكتب التفسير وعلوم القرآن، أما مصنفات المتشابه فمن أهمها «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ) و «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني (ت بعد ٥٣١هـ) و «ملاك التأويل» لأبي جعفر بن الزبير (ت ٧٠٨هـ) و «كشف المعاني عن المتشابه من المثاني» لابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) و «متشابه القرآن العظيم» لابن المنادي (ت ٣٣٦هـ) و «العقد الجميل» لآكاه باشا (من رجال القرن الرابع عشر الهجري). وأما كتب التفسير فمن أهمها تفسير أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) «البحر المحيط» وتفسير البقاعي (ت ٨٨٥هـ) «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» وتفسير الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) «روح المعاني». وأما كتب علوم القرآن فيتقدمها «البرهان» للزركشي (ت ٧٩٤هـ) و «الإتقان» للسيوطي (ت ٩١١ هـ). ورفدت البحثَ أنواع أخرى من المصادر ككتب الإعجاز والبلاغة القرآنية والبلاغة العامة، وكتب التجويد والوقف والقراءات، وتراجم القراء والمفسرين واللغويين، وكتب الفهارس والمعاجم. واستعان البحث أيضاً بطائفة من الدراسات المعاصرة القرآنية والبلاغية وسواها مما له صلة بقضاياه أو تطبيقاته.